

الاقتصادية

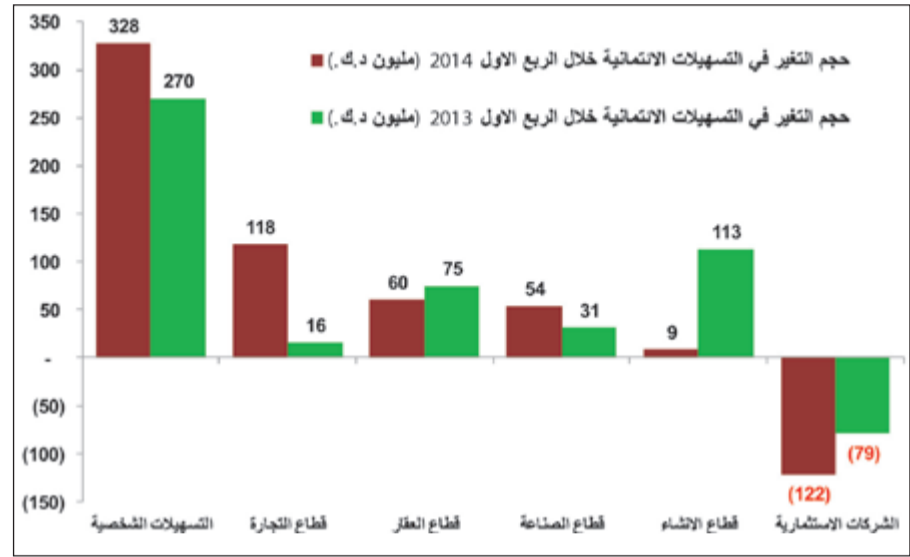
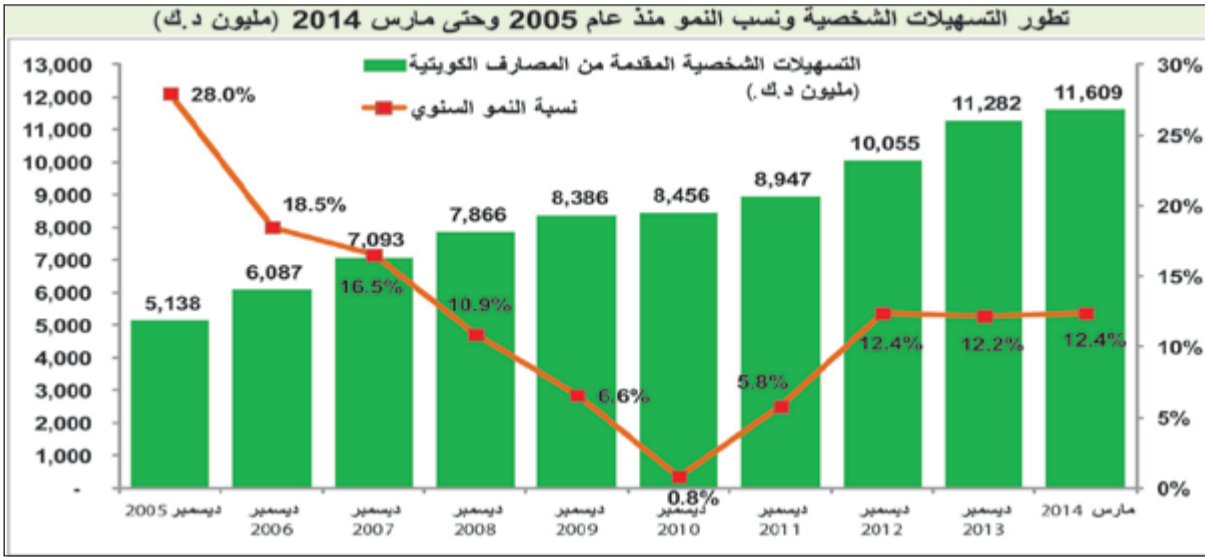
آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

اليوم.. مرسوم إنشاء هيئة الاتصالات

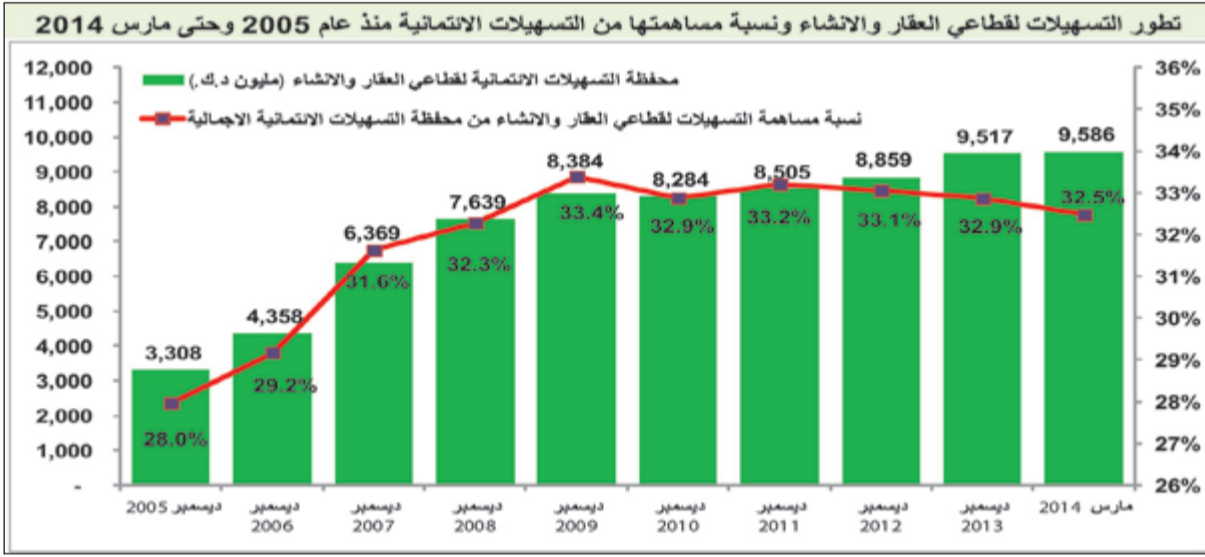
ينشر اليوم في الجريدة الرسمية مرسوم يقانون إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك بعد موافقة مجلس الأمة والحكومة على التعديلات التي أجريت عليه في وقت سابق، ومن المتوقع أن يحدث نقلة في قطاع الاتصالات المحلية. ومن أبرز تضمنها القانون رقم 37 لسنة 2014 ان الهيئة ستكون ذات شخصية اعتبارية مستقلة يشرف عليها الوزير المختص وتتمتع بالاستقلال المالي ويجوز إنشاء فروع أخرى للهيئة داخل الكويت وينقل إليها الأجهزة العاملة في المجالات التي تحتاجها من وزارة المواصلات. كما يضم مجلس ادارة الهيئة 7 أعضاء يصدر بهم مرسوم بناء على ترشيحات من الوزير المختص ويكون من بينهم 4 أعضاء متفرغين والآخرين من ذوي الخبرة والكفاءة ويتم تعيينهم لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

قروض الربع الأول تكشف انعكاسا للمسار التاريخي لشراء الأوراق المالية بارتفاع 7.5%

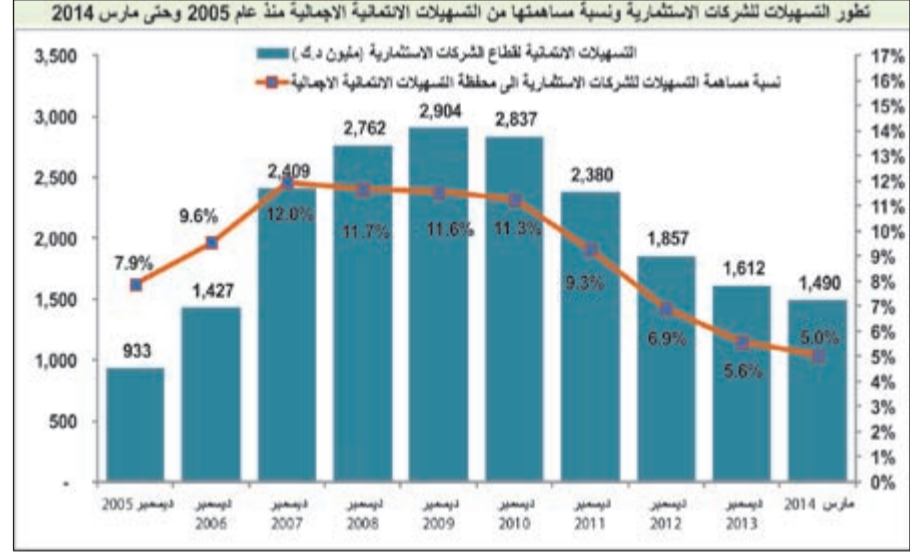
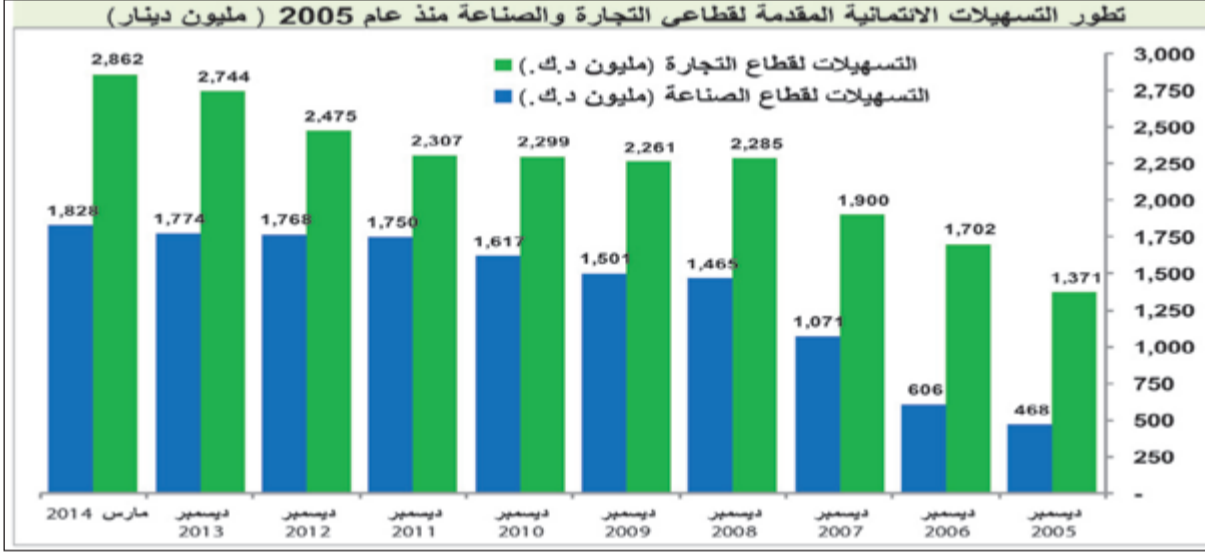
دول مرة منذ الأزمة.. البنوك مقتنعة بأسعار الأسهم



المحور المالي
كشف تحليل خاص لـ 'الانباء' حول التسهيلات الائتمانية الموجهة من البنوك للقطاعات المحلية خلال 10 سنوات (2004-2014) أن التسهيلات لشراء الأوراق المالية فُزت فوق مستوياتها المسجلة في سنة 2008. فالبنوك منحت 2.8 مليار دينار، لكن نسبة مساهمة هذه التسهيلات عند 24.7% من محفظة التسهيلات الشخصية مازالت أقل من مستوياتها في 2008، وهي سنة الذروة في شراء الأسهم قبل بدء الأزمة المالية في سبتمبر 2008. غير أنه مع مقارنة ذلك مع عام 2005، وهي سنة بدء الدخول إلى البورصة الكويتية، فإن النسبة مقاربة جداً، وهي مؤشرات توجي بأن البنوك بدأت تتساهل في الإفراض لشراء الأسهم، مع عمليات التصحيح التي جرت في السوق إضافة إلى الجهود التنظيمية التي تقوم بها السلطات الرقابية، وعلى عكس مسارها التاريخي منذ 2004، ارتفعت التسهيلات لشراء الأسهم في الربع الأول من 2014 بنسبة 7.5% أو ما يعادل 134 مليون دينار، وهذا دليل آخر على تحسن وضع سوق المال.



شهد سوق الائتمان في الكويت تطوراً ملحوظاً وإيجابياً في الربع الأول من 2014 حيث بلغت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المصرفية نحو 2.9% لتسجل 29.5 مليار دينار نهاية مارس ومن المتوقع أن تنمو بنسبة 9% خلال 2014، وقد بلغت الزيادة في التسهيلات الائتمانية خلال الربع الأول من 2014 نحو 558 مليون دينار، ساهمت التسهيلات الشخصية بنسبة 59% من تلك الزيادة بينما ساهم قطاع التجارة والصناعة بنسبة 31%.



ويلاحظ تركيز المحفظة الائتمانية المصرفية على التسهيلات الائتمانية الشخصية وقطاعي العقار والإنشاء إذ شكلت تلك القطاعات مجتمعة نحو 72% من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الكويتية، حيث تعتبر هذه النسبة عالية مقارنة مع المعايير العالمية وبالرغم من توزيع المخاطر على قطاع التجزئة (القروض الاستهلاكية) حيث مخاطر التعثر متدنية وتحافى القطاع العقاري والنمو المتوقع في قطاع الإنشاء (البنى التحتية والمشاريع العقارية) إلا أن تنوع محفظة القروض في التحدي المستمر للبنوك في ظل إعادة النظر في نموذج عمل قطاع الخدمات المالية والتحفيزات على إقراض القطاع وكذلك المساهمة المتواضعة لقطاع الصناعة والخدمات في الاقتصاد الوطني وعدم تشجيع المشاريع الصناعية.

تلك الجهات التنظيمية من تعليمات وقوانين تنظم القطاع وتمنع الانتفاخ في أصوله وتضعه على السكة الصحيحة. وتحت ضغط الخسائر الكبيرة وتدهور وضعها المالي وتعثرها عن الوفاء بالتراتبات المالية وفقدان الثقة بها من قبل المساهمين والعملاء وتلاشي الفرص التي كانت متاحة سابقاً للاستفادة من المضاربة بالأسهم، أجبرت شركات الاستثمار على تعديل التزاماتها المالية وإعادة الهيكلة المالية (هيكلة أصول وجدولة التزامات مالية) بالتركيز على الأنشطة التشغيلية الأساسية من إدارة أصول واستشارات ووساطة لتتلاءم مع التشريعات الجديدة وتحقق الاستفادة في توليد الأرباح ونموها الصحي.

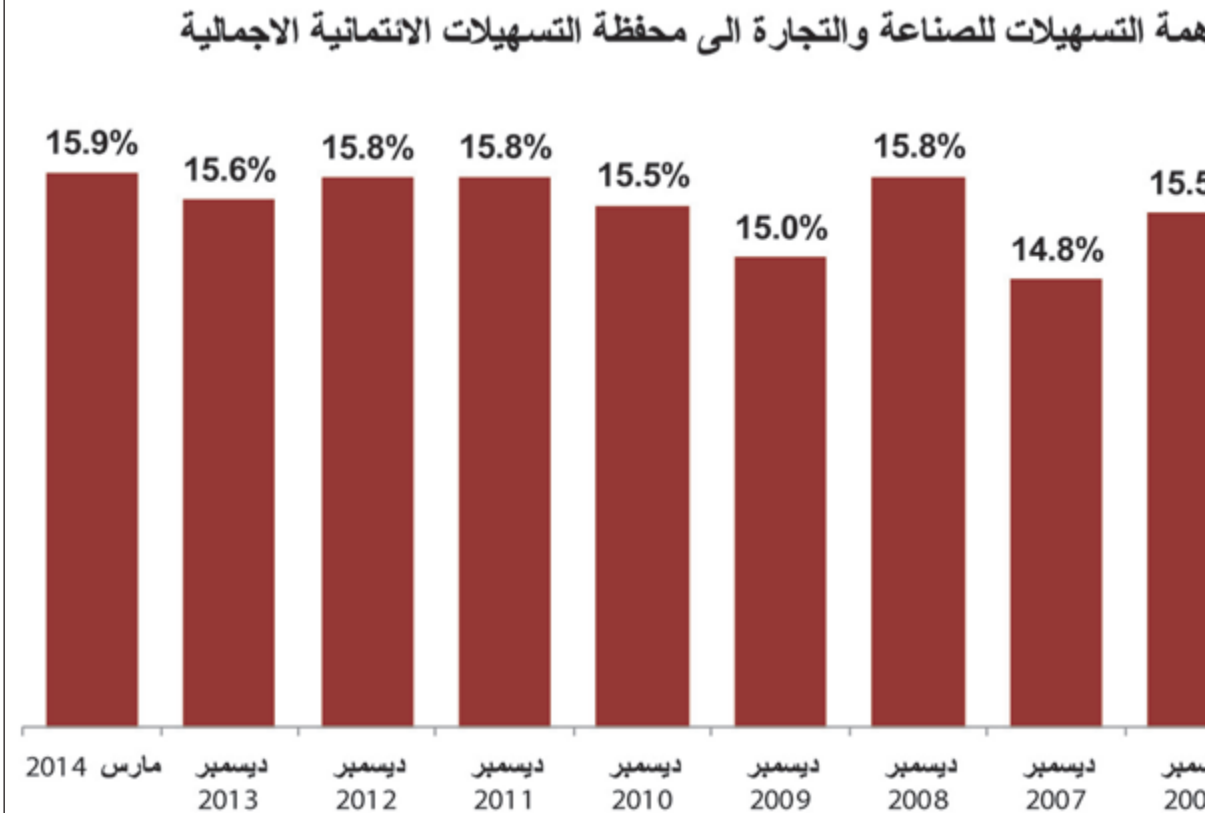
القروض لشركات الاستثمار إلى أدنى مستوياتها منذ 2006
تباطؤ نمو التسهيلات الشخصية بعد بلوغها مستويات قياسية

في انخفاض مستمر منذ 2008 حين بلغت 13% وهو أعلى مستوى سجلته نهاية شهر مايو من السنة نفسها إلى أن تسجل حالياً فقط 5% من محفظة القروض أو ما يعادل 1,49 مليار دينار، وبالتالي عادت إلى مستواها في نهاية 2006، ومن غير المتوقع أن تعود إلى مستوياتها القياسية في السنوات الخمس القادمة، حيث أصبحت البنوك أكثر تحفظاً في الإفراض بعد معاناتها مع الإفراض المتعثر والتي أجبرت البنوك على حجز مخصصات تخطت قيمتها حاجز الـ 4 مليارات دينار وكذلك أصبح قطاع الخدمات المالية والاستثمار تحت الرقابة الصارمة من قبل هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي وما أصدرته الائتمانية مقارنة مع 2,33 مليار دينار نهاية 2004، وعلى عكس نموها التاريخي تجاوبات نسبة النمو خلال الربع الأول من 2014 لتسجل 0,72% أو ما يعادل نسبة نمو سنوي 2,9%.

شركات الاستثمار التسهيلات إلى المؤسسات المالية غير البنوك (الشركات الاستثمارية) في تراجع مستمر منذ 2009 نتيجة تعثر عدد كبير من الشركات وعمليات إعادة الهيكلة، حيث تراجعت البنوك عن إقراض القطاع بدرجة كبيرة باستثناء الشركات ذات الملاءة المالية القوية ولكن بضمانات أعلى وشروط أقصى، كما أن نسبة مساهمة التسهيلات لشركات الاستثمار من محفظة التسهيلات الائتمانية

11,3 مليار دينار نهاية 2013 وشكلت نحو 39% من محفظة التسهيلات الائتمانية التي بلغت نحو 29 مليار دينار، وبالتالي تكون قد ساهمت بنحو 38% من الارتفاع في قيمة التسهيلات الائتمانية خلال فترة السنوات العشر الماضية والذي بلغ 19,2 مليار دينار. أما خلال الربع الأول من 2014، فقد ارتفعت بنسبة 2,9% لتسجل 11,61 مليار دينار أو ما يعادل زيادة قدرها 328 مليون دينار وبالتالي ساهمت بنسبة 59% من إجمالي الزيادة في التسهيلات الائتمانية خلال الربع الأول والتي بلغت 558 مليون دينار، أما فيما يتعلق بالتسهيلات لشراء الأوراق المالية، فقد انخفضت مساهمتها من إجمالي

التسهيلات الائتمانية لشراء الأسهم تقفز إلى 2.8 مليار دينار فوق مستويات 2008
تركز الائتمان في 3 قطاعات: الشخصية والعقار والإنشاء بـ 72%



قروض «التجارة والصناعة» تكشف تنمية بطيئة
أداء متواضع لمحفظة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعي التجارة والصناعة، حيث سجلت نسبة نمو سنوي متراكم خلال السنوات العشر الماضية (2004 - 2013) بلغت 16% و 16% أو ما يعادل ارتفاع قدره 1,45 مليار دينار و 1,37 مليار دينار على التوالي لتسجل قيمتها الإجمالية مجتمعة نحو 4,7 مليارات دينار (2,86 مليار للتجارة و 1,93 مليار للصناعة) في نهاية شهر مارس 2014. وعكس المتوقع من البنوك في تعديل سياساتها الائتمانية للاحية التركيز على إقراض القطاعات الإنتاجية والخدمية لتنوع محافظها الائتمانية وتوزيع المخاطر على القطاعات، لاحظنا تباطؤاً في معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية لقطاع التجارة من 12,8% كمعدل نمو سنوي متراكم خلال السنوات 2004 - 2008 و 3,7% خلال السنوات 2008 - 2013 وينطبق ذلك على قطاع الصناعة، حيث تباطأ النمو من 34% إلى 3,9% خلال فترة المقارنة نفسها، لا يزال قطاعا التجارة والصناعة يشكلان نسبة متواضعة من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية بلغت 15,9% مما يفسر الحاجة إلى تطوير تلك القطاعات وتمويلها عبر طرح مشاريع صناعية ذات جدوى اقتصادية لتكون قيمة مضافة إلى الاقتصاد الكويتي بدعم من توجه اقتصادي رسمي يركز على تنوع الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.